RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 5, Issue 5, September 2023

Received: 02/02/2023 **Accepted:** 13/03/2023 **Published:** 01/09/2023

WOMEN AND POLITICAL DECISION-MAKING IN IRAQ AND THE UAE (A COMPARATIVE STUDY)

Saba HUSSEIN [1]

Assistant Professor Dr., University of Baghdad - Iraq

Abstract

Background: The study aimed to identify the reality of women in both Iraq and the United Arab Emirates, with mentioning the most prominent obstacles to the performance of women's roles in an attempt to work on empowering their abilities, especially in the field of decision-making, towards social integration .Methodology: The research plan relied on dividing the topic into two sections, the first concerned with presenting the political life of Iraqi women.The second topic reviewed the factors that motivated Emirati women to participate in political life through the jobs they held.The research followed the descriptive analytical approach in presenting the historical events, as these events were described according to their historical chronological sequence, and then an analysis was given according to the data that accompanied the event. Results: Political stability, government support, community awareness, education, political awareness, economic empowerment, and training are important factors in supporting the political participation of Arab women. Conclusion: Empowering women politically and enhancing their participation in political action is one of the manifestations of democratic societies, which in turn reflects the extent to which governments seek to enhance women's participation.

Key Words: Women, Decision, Politics, Iraq, UAE.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.25.41

[1] saba.almola@yahoo.com

المرأة وصناعة القرار السياسي العراق والإمارات (دراسة مقارنة)

صبا حسين

الأستاذ المساعد الدكتورة، جامعة بغداد - العراق

الملخص

هدف الدراسة : التعرف على واقع المرأة في كل من العراق والامارات مع ذكر أبرز المعوقات لأداء أدوارها في محاولة للعمل على تمكين قدراتها لاسيما في مجال صناعة القرارات وصولاً نحو التكامل الاجتماعي.

المنهجية: اعتمدت خطة البحث على تقسيم الموضوع إلى مبحثين، اهتم الأول بعرض الحياة السياسية للمرأة العراقية. أما المبحث الثاني استعرض العوامل التي حفزت المرأة الإماراتية للمشاركة بالحياة السياسية من خلال الوظائف التي تسلمتها . اتبع المنهج الوصفي التحليلي في عرض الاحداث التاريخية للبحث، حيث تم وصف تلك الأحداث حسب تسلسلها الزمني التاريخي ومن ثم إعطاء تحليل وفق المعطيات التي رافقت الحدث.

النتائج: الاستقرار السياسي، والدعم الحكومي، والوعي المجتمعي، والتعليم، والوعي السياسي، والتمكين الاقتصادي، والتدريب، من العوامل المهمة في دعم المشاركة السياسية للمرأة العربية .

الخلاصة: أن تمكين المرأة سياسياً وتعزيز مشاركتها في العمل السياسي من مظاهر المجتمعات الديمقراطية والتي تعكس بدورها مدى سعي الحكومات في تعزيز المشاركة النسوية .

الكلمات المفتاحية: المرأة، القرار، السياسي، العراق، الإمارات.

المقدمة

أولاً- للمشاركة السياسية للمرأة العراقية

بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921،برزت المكانة الاجتماعية والسياسية للمرأة العراقية، فتشير كتب التاريخ بأن بدايات الوعي الوطني كانت في الثلاثينات مع نمو الحركة الديمقراطية السياسية التقدمية التي رافقتها نشوء تنظيمات نسائية ديمقراطية مميزة وذات أهداف تقدمية شاركت بها النساء في مختلف النضالات القومية والوطنية والاجتماعية، من خلال تراسها لصحف ومجلات تحاول من خلالها توعية المرأة في كيفية الحصول على حقوقها ومشاركتها في مختلف الحراك الاجتماعي والقومي (زنكنه 2006، صفحة 61).

وللمواقف الوطنية للمراءة العراقية شجع الاحزاب الوطنية العراقية إلى تبني قضايا المرأة والدفاع عن حقوقها، مما شجعها في الوقت ذاته للانتماء إلى بعض الأحزاب السياسية والمشاركة في التظاهرات والاعتصامات وتعرض البعض منهن إلى الاعتقال. وكان لها وقفة واضحة من الحد من الأفكار الفاشية والنازية، حينما قدمت مجموعة من النساء عام 1944 بطلب ترخيص لتأليف اللجنة النسوية لمكافحة الفاشية إلى جانب رفع الوعي لإدراك أخطار الفاشية النازية على الإنسانية، وهذا ما سعت إليه (اللجنة النسوية لمكافحة النازية والفاشية)[2].

ولم تكن المرأة العراقية بعيدة عن الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية فقد رفضت كل أشكال الاحتلال والاستغلال، فوقفت لبنود معاهدة بورتسموث 1948، وتقدمت ساحة المظاهرات أثناء الانتكاسة التي حصلت بعد الوثبة نتيجة للأحكام العرفية والقمع من قبل السلطة الحاكمة آنذاك (عبد الله 2015 صفحه 235).

يمكننا القول على الرغم من الدور التربوي والثقافي الذي تمتعت به المرأة العراقية خلال فترة الحكم الملكي إلا أن دورها لم يتعدى عن الرفض والاعتراض والمشاركة بمظاهرات وكتابة المقالات ونشر الوعي لدى النساء بحقوقهم وواجباتهم في المجتمع، ويعود سبب ذلك إلى أن دستور عام 1925 لم يعط للمرأة الحق بالمشاركة في الحياة السياسية وجعلها مخصصة للرجال فقط.

تشير كتب التاريخ بأن المشاركة السياسية للنساء أخذت منحى جديد بعد صدور دستور المؤقت عام 1958 الذي نص "**المواطنين العراقيين متساوون بموجب القانون ومنحهم الحرية بغض النظر عن العرق والجنسية أو اللغة أو الدين،** كما شاركت المرأة بالقرار السياسي من خلال تسلم أول منصب وزاري في العالم العربي وزارة البلديات السيدة نزيهة الدليمي وهي رئيسة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية(جابر 2008 صفحه 23) .

ومما شجع النساء لدخول الحياة السياسية فترة ما بعد الخمسينات هي جملة من العوامل منها على سبيل المثال الحملة الوطنية الشاملة لمكافحة الامية 1974 حيث اصبح التعليم مجاني في جميع المراحل الدراسية [3]، إلى جانب صدور قانون (191) 1975 القاضي بمساواة المرأة العراقية مع الرجل في الحقوق والمزايا المالية بشكل تتلقى أجراً مساوياً للرجل (العزاوي 2011 صفحة 163) .

تجمعت هذه الأمور جميعها لتشجيع النساء على الترشيح والمشاركة في العملية الانتخابية، فقد شهد عام 1980 فوز (16) امرأة بعضوية المجلس الوطني، وتضاعف العدد في انتخابات 1984 ليصل إلى (33) امرأة وبذلك سجلت أعلى نسبة قياساً بالنساء العربيات آنذاك (عبد الخالق 2013 صفحة 186).

ومن الجدير بأن الظروف السياسية والاقتصادية لها انعكاس واضح على حقوق الإنسان من جهة، وحقوق المرأة من جهة أخرى وهذا الأمر قد شهده المجتمع العراقي إبان حرب الخليج الأولى (1980-1988) وحرب الخليج الثانية (1990- 1991) وما ترتب عليها من حصار وبطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي، جعل دورها خلال هذه الفترة محدود وانتقائي، حسب مقتضيات المرحلة والسلطة الحاكمة (جابر 2008 صفحة 33_5) .

بعد عام 2003 وما ترتب علية من تغييرات واضحة في معالم المجتمع العراقي بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبقدر تعلق الأمر بالمرأة ومدى مشاركتها بصناعة القرار تجد أن منوال المشاركة قد ازداد بشكل واضح ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال مشاركتها بنسبة 25% داخل البرلمان العراقي ونيلها ستة مقاعد وزارية وهذه الخطوة إيجابية بحقها عند مقارنتها مع مشاركة النساء في دول عربية وأجنبية في الفترة ذاتها (ظاهر 2005 صفحة 86).

كما لا يمكننا أن نغفل عن ذكر بأن دستور عام (2005) كان مشجع للمشاركة في الحياة السياسية، فقد جاءت المادة (49) في الفقرة الرابعة " يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثل النساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب"، كما ذكرت الفقرة(ج) من المادة (30) من القانون "نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية لا تقل عن ربع أعضاء الجمعية الوطنية " (الزبيدي، 2008 صفحة 216) .

ومن الجدير بالذكر أن النظام الانتخابي ونظام الكوتا قد حققا إسهاماً مهماً للمرأة في الحياة السياسية إذ أظهرت نتائج الانتخابات لعام 2005 فوز (87)امرأة من أصل (275) في عضوية الجمعية الوطنية أي بنسبة (31/) وحصلت على ما نسبته (28/)من مجموع أعضاء المجالس المحلية في الانتخابات، ومن المؤكد أن إلزام الأحزاب بقاعدة الكوتا انعكس أيضاً بمساهمة كبيرة للنساء في مجالس المحافظات في الانتخابات . كما لوحظ في تلك الانتخابات إقبال كبير من النساء للمشاركة فيها ويمكن أن نعزي ذلك إلى الثقافة التقليدية ودورها في تشكيل المواقف السلوكية في العراق، وما يتبع ذلك من مسؤولية تقع على عاتق الدولة والمجتمع في كيفية التعامل الايجابي مع الموضوع (قاسم 2015 صفحة 344) .

على الرغم من دخولها الحياة البرلمانية إلا أنه هناك جملة من الأمور التي أخذت عليها منها تواجدها لأشغال مقاعد وفق إملاءات سياسية وحزبية فلم تكن لها مواقف واضحة ولا صوت مؤثر بل كانت دائماً تابعة للحزب الذي ينتمي، وربما يعود سبب هذا الموقف إلى أن وصولها للبرلمان عبر المحاصصة بدلاً من استحقاقها الحقيقي وفقاً لما تمتلكه من مؤهلات وقدرات علمية و قيادية (البغدادي 2010 صفحة 25) .

وتتضح الفكرة من خلال ما تم تحليله في المصادر حينما ذكرت "هناك مشاكل كثيرة في العملية السياسية في العراق وأبرزها مشاركة النساء في القوائم الانتخابية " فمشاركتها كان مجرد ملئ الفراغات "وأن تخصص نسبة محدودة من المقاعد للنساء لا يعني إتاحة فرصة للمرأة العراقية لدخول البرلمان وإنما يعني إشراك نصف المجتمع العراقي في تقرير

مصير العراق وإنما يحصل في العراق هو ترشيح نساء بعيدات كل البعد عما يحدث داخل البرلمان (جاسم 2012 صفحة 77) .

ومن خلال استقراء المعلومات الواردة في المصادر يمكن القول أن النساء العراقيات يمتلكن القدرة والكفاءة العلمية والرغبة للمشاركة في الحياة السياسية ومختلف جوانب الحياة إلا أن عدم وصول صاحبة الكفاءة والإمكانيات العلمية إلى صنع القرار إلى جانب واقع المجتمع العراقي وما يعاني من تدني في المستوى الاقتصادي وتدهور الوضع الامني واختطاف النساء، كلها ساهمت معاً لتكون عائقاً أمام مشاركتها الفعلية المتميزة في الحياة السياسية .إذاً فهي بحاجة إلى دعم وإسناد من قبل المجتمع ومن قبل المؤسسات وسن جملة من التشريعات التي توفر لها الحماية وتدعمها في عملها إلى جانب تثقيف المجتمع بضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية لأنها خير من تمثلها وتدافع عن حقوقها . ومن المؤشرات الأخرى هو عدم تعزيز العمل النسوي، وضع جملة من القوانين التي تعزز دور المرأة في مجتمع الدولة، إقرار تشريع يحمي النساء ويدافع عن حقوقها العادلة ويرفع عنها الفقر والعوز والانتهاك والعنف الأسري .

ثانياً – واقع مشاركة المرأة الإمارتية في صناعة القرار السياسي

تغير واقع المرأة الامارتية واتضح معالمة بعد قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 حيث اندفعت نحو التعليم وميادين العمل،لتساهم إلى جانب الرجل في صنع الحداثة الإماراتية التي يشهد الجميع لها بروعة الانجاز.

تؤكد الشواهد أن جملة من الأمور ساهمت بشكل وآخر في تمكين المرأة الإماراتية منها رؤية للقادة السياسيين التي جسدتها أقوالهم وأفعالهم، فعلى سبيل المثال نجد أن الشيخ زايد بن سلطان (1971- 2004) شجع الحركة النسائية وقدم الدعم الكامل وأمر بتوفير الكثير من مجهودات الوزراء لخدمة المرأة لكي تقوم بدورها بأفضل شكل . لم يدخر جهداً أو وسيلة لتطوير واقع المرأة من خلال الاهتمام بتعليمها، وتمكينها اقتصادياً ومن ثم مشاركتها بواقع الحياة السياسية وهذا ما تجسده أقواله حينما أعلن أن المرأة الإماراتية شريك كامل للرجل في كافة أوجه الحياة، وأن لها الحق الكامل في المشاركة السياسية واتخاذ القرار، حينما ذكر " **أن المرأة الإماراتية لها كل الحق في المشاركة في الحياة السياسية وعمليات اتخاذ القرار، وأنه لا يوجد أي شيء يمنع التحاقها بالمجلس الوطني الاتحادي والخطوة التالية على المجلس الأعلى ومجلس الوزراء وجميع الجهات المعنية لتحويل هذا الحق والدور لواقع ملموس**" (العامري 2013 صفحة).

وعلى المنوال ذاته، أكد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي(2006-) بأن "**المكان الذي لا توجد فيه المرأة لا توجد فيه روح** " (الغفلي 2011 صفحة 264) .

ترجمت جميع المواقف بنصوص ومواد قانونية في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة 1971، فقد نصت المادة (25) " جميع الأفراد لدى القانون سواء، لا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي"، وأكدت المادة (14)مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص

لجميع المواطنين دون تمييز، كما نصت المادة (35)" أن تولي الوظائف العامة، مفتوح لجميع المواطنين، على أساس المساواة بينهم في الظروف، وفقاً لأحكام القانون" ،وتضمنت المادة (16) يشمل المجتمع برعايته للطفولة والأمومة ويحمي القصر، وغيرها من الاشخاص العاجزين عن رعاية انفسهم لسبب من الأسباب – المرض العجز- يتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع (علي،د.ت،صفحة106) .

ومن المقومات الأخرى التي عملت على النهوض بواقع النسوي، أنه بعد مرور أربعة أعوام على قيام الاتحاد تأسس الاتحاد النسائي الإماراتي 27 اب 1975 بمبادرة من قبل الشيخة فاطمة بنت مبارك والذي كان بمثابة القاعدة التي تنطلق منها المرأة الإماراتية لتمارس دورها بشكل مؤثر في المجتمع لكونه عمل على دمج جميع الجمعيات واتحادات المرأة في البلاد[3] تحت مظلة الاتحاد، الذي أخذ على عاتقه الاستراتيجية الوطنية[3] التي تهدف إلى تفعيل دور المرأة ومشاركتها الإيجابية في مجالات مهمة التعليم، والعملية الاقتصادية والإعلام والصحة والأنشطة الاجتماعية ومجالات التشريع والبيئة إلى جانب مشاركتها في الأجهزة السياسية والتنفيذية (علي صفحة 4_43).

كما أن مظاهر التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الدولة الاتحادية لعبت دوراً أساسياً في تغيير العديد من العادات الثقافية والتقليدية حول الدور الاجتماعي للمرأة، فأصبح هناك تشجيع أكبر للنساء العاملات وعلى ضرورة مشاركتها في التنمية الاقتصادية . ومن جهة أخرى عملت الدولة على تنظيم الندوات والمؤتمرات التي تهدف إلى تغيير الصورة النمطية للمرأة في وسائل بشكل أوجدت عدد من البرامج التلفزيونية والإذاعية والوسائل الإعلامية التي تعمل على إبراز دور المرأة في المجتمع وبيان مساهمتها الإيجابية (صايغ 1995 صفحة 213) .

بدأت المرأة الإماراتية طريقها الأول حينما تبوأت بعض الوظائف الدبلوماسية في وزارة الخارجية، بعمل بعض كسفيرات والبعض الآخر ملحقات دبلوماسيات، فقد بلغ عددهن (45) دبلوماسية عام 2006 تعمل (10) منهن في بعثات الدولة في الخارج، وكانت هذه المشاركات لتمثيل الدولة في المنظمات الدولية والدفاع عن حقوق المرأة وخاصة قضايا حقوق الانسان والشؤون الانسانية والتنمية الاقتصادية (العامري، المصدر السابق، الصفحة 84). إلى جانب هنالك عدد من النساء الإماراتيات يشغلن مناصب برنامج الامم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وفي اللجنة الوطنية التربية والعلوم والثقافة التابعة لليونسكو (الصايغ، 1995 صفحة 2_214) .

أما مشاركتها في الحياة السياسية، من خلال ترشيح عدد من الشخصيات النسائية لحضور جلسات المجلس الوطني الاتحادي لكسب الخبرة السياسية تمهيداً للمشاركة في الحياة السياسية. علقت الشيخة فاطمة على هذه التجربة بقولها " أن هذه الخطوة تعد إيجابية من أجل تعزيز دور المرأة في المساهمة في صنع القرارات ولهذا سوف نسير نحو هذه التجربة بخطوات مدروسة حتى تضمن نجاحها أولاً، وحتى نرتقي بأدوار المرأة ومساهمتها الفاعلة ثانياً (نورس، 2007 صفحة 52) .

عمل قرار المجلس الاعلى للاتحاد رقم (9) لسنة 2006 على تنظيم اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني حيث نص في مادته الاولى يتم انتخاب نصف الاعضاء من قبل هيئة انتخابية أما النصف الاخر يتم اختياره من ممثلي كل امارة عن طريق الحاكم، في هذه العملية الانتخابية كانت مشاركة المرأة فاعلة حيث بلغ عددهن (1189)، من مجموع (6674) بمعنى بلغت النسبة (17,8%) وعدد المرشحات (63) مرشحة من بين العدد الاجمالي للمرشحين الذي بلغ (452) مرشح. وجاءت نتائج المشاركة يفوز مرشحة واحدة فقط الانتخابات وهي الدكتورة أمل العتيبي عن امارة أبو ظبي، وتم تعين النصف الآخر من أعضاء المجلس الوطني حيث تم تعين (8) نساء (مهودر 2013 صفحة 88) .

يمكن القول بأن وجود العنصر النسائي في المجلس الوطني هو مكسب كبير في الإمارات وخطوة جديدة نحو تعزيز دورها وتمكينها لتكون قريبة من صناع القرار.

بدء الحضور النسائي في مجلس الوزراء الاتحادي عام 2004 حينما تم تعيين لبنى القاسمي وزيرة الاقتصاد والتجارة لتكون أول شخصية نسائية تتولى منصباً وزارياً منذ انشاء الاتحاد 1971. وفي 2006 تم تعين مريم الرومي وزيرة الشؤون الاجتماعية وفي عام 2008، أصبح العدد أربع وزيرات وهن الشيخة لبنى القاسمي وزيرة التجارة، ومريم الرومي وزيرة الشؤون الاجتماعية، ودكتورة ميثاء سالم الشامسي وزيرة الدولة، وريم ابراهيم الهاشمي وزيرة دولة (الشامسي 2011 صفحة 66). وعلى المنوال ذاته، دخلت المرأة الإماراتية سلك القضاء عام 2008 حينما تم تعين أول قاضية إماراتية خلود احمد جوعان الظاهري في دائرة القضاء بأبو ظبي لتكون خطوة نحو التنمية الشاملة للمرأة الإماراتية (لوتاة 2013 صفحه 36) .

وهنا لابد من تعليق، أن تعيين امرأة في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية شيء، وتعينها في السلطة القضائية شيء آخر تماماً فالأول هو قرار إداري، في حين الثاني هو قرار اجتماعي وإداري، ويتحدى الوضع الاجتماعي والقناعات التقليدية المتوارثة بشأن المرأة ومكانتها وحضورها في المجتمع.

الخاتمة

أن مشاركة المرأة في الحياه السياسية هي مؤشر واضح إلى مدى رقي المجتمع وتطبيقه لمعاير الديمقراطية بشكل فعال، فالمجتمع بكافة أجزأه من سلطات وأفراد ومؤسسات أن تظافرت جهودهم جميعاً في توفير الأرضية القوية للمشاركة النسوية من المؤكد سوف يكون لها دور فعال في صنع القرار أو التأثير على صانع القرار في اتخاذ فرارة .

بقدر تعلق الامر بالنساء العراقيات فان التحديات السياسية كانت المحفز الاساسي في دخولها المجال السياسي فالاحتلال وتواجد القوات البريطانية وتأسيس الدولة العراقية 1921، وما ترتب عليه من أحداث جعل كتب تاريخ تشير بكل فخر عن موقفها الريادي في مواجهة الظلم والافكار المتطرفة التي تحاول المساس بثقافة المجتمع وارثة الحضاري، فأخذت من الصحف والمجلات والعمل ضمن الاحزاب السياسية منبراً لتلك الأهداف، ويمكن القول بأن المشاركة الحقيقية بالحياة السياسية حينما تسلمت السيدة نزيهة الدليمي وزارة البلديات، واستمرت مواقفها مع تغير الأحداث النظم السياسي إلى أن أصبحت عضواً في مجلس النواب وصانعة للقرار السياسي .

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فكانت مشاركة النساء في الحياة السياسية بتشجيع من قبل سلطات الحاكمة والمؤسسات، ربما يكون الداعي لذلك الاهتمام التقدم الملحوظ الذي شهدته دولة الإمارات العربية المتحدة وما تطلب الأمر بطيعة الحال إلى الاهتمام بالجانب النسوي وضرورة مشاركتها في العمل السياسي لأنه أصبح مغيار للديمقراطية، إلى جانب توقيع دولة الإمارات العربية العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحمل في طياتها ضرورة مشاركة المرأة في العمل السياسي .إلا أنه يمكن القول أن المشاركة النسائية ليست بالدرجة المطلوبة فما زالت تحبو وأمامها الكثير لتصل إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار.

إذاً يمكن القول أن التحديات التي واجهتها النساء في كلا الدولتين تختلف تماماً عن الأخرى، ففي العراق كان الواقع السياسي، لاقتصادي، الاجتماعي والامكانيات والقابليات التي تمتعت بها النساء العراقيات كان الدافع الرئيس لبروزها على الساحة السياسية .أما الجانب الاخر فكان رغبة القيادات العليا لمشاركة النساء الحياة السياسية والاقتصادية توافقاً مع التطورات التي حدثت في دولة الإمارات العربية المتحدة في جوانبها المتعددة، إلى جانب توقيعها للعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تكفل رعاية حقوق النساء وتضمن مشاركتها في الحياة السياسية .

المصادر

– البغدادي، عبد السلام ابراهيم (2010)،المرأة والدور السياسي: دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية -العربية-العراقية.

– العزاوي، وصال نجيب(2011) ، المرأة العربية والتغير السياسي، الاردن .

- الزبيدي، حسن لطيف (2008)، واخرون،العراق والبحث عن المستقبل، بغداد.

- الشامسي،راشد سعيد (2011)، تمكين المرأة الاماراتية، ابوظبي،دراسات وتقارير.

- العامري، صالحة سهيل (2013)، دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط

- الغفلي، حمدان محمد سيف(2011)، المشاركة السياسية للمرأة في دولة الامارات العربية المتحدة (العهد الجديد للمرأة الإماراتية)، القاهرة .

- الفضلي، حمدان محمد سيف(2011)،المشاركة السياسية للمرأة في دولة الامارات العربية المتحدة (العهد الجديد للمرأة الاماراتية)،القاهرة .

- النويس ،عبلة (2003)،فاطمة بت مبارك رائدة العطاء المتجدد ابو ظبي .

- اللامكي، احلام (2003): الاستراتيجية الوطنية لتنمية وتقدم المرأة في الامارات،ابو ظبي .

- جاسم، رغد نصيف (2012)،المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد عام 2003،جامعة بغداد .

- صايغ، فاطمة(1995): المرأة في الامارات :دراسة تاريخية لواقع المرأة وتطورها في القرن العشرين، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد الأول، المجلد الحادي عشر، تشرين الاول.

- - ظاهر، مسعود(2005)،الاداء البرلماني للنائبات العربيات،مجلة المستقبل العربي،بيروت العدد (321) تشرين الثاني.

- عبد الله، بدرية صالح(2015)،الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003،مجلة /العلوم القانونية والسياسية،المجلد الرابع، العدد الثاني .

- عبد الخالق، طيف مكي (2013)، السلوك السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003،رسالة ماجستير،جامعة النهرين .

- -عبودي،قاسم. دور النظام الانتخابي في صياغة النموذج الديمقراطي في العراق،جريدة المدى، العدد (2765)،2012/4/3 من موقع LH//www.acmad.

– علي،شمس مرغني (د.ت)، الوجيز في القانون الدستوري واسس النظام الدستوري في دولة الامارات العربية المتحدة، العين .

قاسم، رجاء محمد (2015)،المرأة وصناعة القرار دراسة اجتماعية ميدانية في تمكين المرأة، بغداد .

- لوتاه، مريم سلطان (2013)، التنشئة الاجتماعية والسياسية وتعزيز قيم المشاركة، المشاركة السياسية / مجلة، ابو ظبي، العدد الاول.

– مهودر، هيفاء نجيب (2013)، دور المرأة في العمل السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي والمرأة الإماراتية على وجه الخصوص،الخليج العربي/ مجلة، البصرة، المجلد 41، (1-2).

- ناهض ،حسن جابر (2008)،حول شرعية النظام السياسي في العراق الحديث(1921-2003) "روافد"،مجلة /بغداد، العدد الأول،كانون الثاني.

- زنكنه، هيفاء (2006)،المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي، لبنان.

- نورس، علاء (2007)، فاطمة بنت مبارك انجازات ومواقف خالدة، العين.